قدرتنا حقيقة وبرنه يمنع ترتبه على النظر وهؤلاء ان ارادوا بذلك
انه لا يتوقف على النظر وجوبا او عادة بل ان العلم بعده غير واقع به او
غير واقع بقدرتنا بل يخلق الله عقيب النظر فهو مذهب اهل الحق من
الاشاعرة وان ارادوا انه لا يترتب عليه اصلا فهو مكابرة واما المذهب
الثاني فلان الضروري قد تخلو النفس عنه اما عند من توقفه على
شرط كالتوجه والاحساس واستعداد كالمعتزلة والفلاسفة
فلفقده واما عندنا فلان الله تعالى قد لا يخلقه في العبد في وقت
ثم يخلقه بلا قدرة من العبد متعلقة بذلك العلم او نظر فيكون ضروريا
غير مقدور واما المذهب الرابع فقد اجيب عنه بان الحصر
فيما ذكره ممنوع لجواز ان يكون معلوما من وجه دون وجه فعاد
الامام وقال الوجه المعلوم معلوم مطلقا والوجه المجهول مجهول
مطلقا فلا يمكن طلب شيء منه واجيب بانا لا نسلم ان
المجهول مجهول مطلقا فان المجهول مطلقا ما لم تتصور ذاته بكنهه
ولا بشيء مما يصدق عليه وهذا قد تصور بشيء يصدق عليه وهو هنا
الوجه المعلوم فان الوجه المجهول هو الذات والمعلوم بعض الاعتبارات
الثابتة له كما تعلم الروح بانها شيء به الحياة والحس والحركة
وان لها حقيقة هذه الامور صفاتها فتطلب تلك الحقيقة بعينها
لتتصور بكنهها او بوجه اتم مما ذكر قوله والا لجاز الخلو عن الضروري
اي وان انقلب لجاز الخلو فلا زائدة على قياس ما مر قريبا لكن قال ابن هشام
في حواشي البردة عند قوله والا فيختل بازلة القدم ان لا يقدم بعد نفي قوله
وهذا مخالف لما في المواقف ما يقدم من التعليل وهو قوله والا لجاز الخلو
عن النظر لان جواز الخلو عن غير لازم ح ان انقلاب النظري ضروريا
لا ينفي النظري بل يحققه قوله لان العلوم متجانسة اي متشاركة
في جنسها الذي هو العلم واشار الآمدي الى انه قد يمنع التجانس
لجواز ان يكون العلم والادراك والاحاطة وغيرها عارضة للعلوم
فلا تكون متشاركة فيما يكون جنسا لها بل فيما هو عرض عام
بالقياس اليها وعلى تسليمه فالاختلاف بالنوع والشخص يمنع
ذلك اذ لا يصح على الانسان ما يصح على الفرس مع التساوي في الجنس
ولا على زيد ما صح على عمرو مع التساوي في الماهية فان الصحة ربما

كانت

كانت معللة بخصوصية نوع او شخص وكانت خصوصية نوع او شخص
اخرى مانعة منها كذا في المواقف وشرحها وفي شرح مقاصد المقاصد ان
معنى قول الفاضل متجانسة اي متماثلة متفقة في الحقيقة بناء على ما هو
اصطلاح المتكلمين وحكم الامثال واحد فيجوز على كل منهما ما جاز على
الآخر ثم نقل كلام الآمدي وقال انه مبني على انه فهم من التجانس
الاشتراك في الجنس كما هو اصطلاح الفلاسفة قال وقد يتعجب منه
كيف خفي عليه اصطلاح المتكلمين قوله فيصح على كل الخ اي وقد صح
على بعض العلوم ان يكون نظريا فكذا الباقي قوله والاشعري وكثير
من المعتزلة على تعدد العلم الخ قالوا لو جاز تعدده به للزم جواز تعلقه
بامور غير متناهية فيلزم ان يكون احدنا عالما بعلم واحد معلومات
لا تتناهى وهو باطل قطعا وجعل الامام الخلاف مبنيا على الخلاف
في تفسير العلم اهو مجرد اضافة فيمتنع تعلق الواحد لمتعدد او صفة
ذات اضافة فيجوز ان يكون للواحد تعلقات بامور متعددة ومحل الخلاف
هو تعلقه بمتعدد على التفصيل ومن حيث انه كثير فلا يكون تعلقه
بمجموع يشتمل على الاجزاء من هذا القبيل ما لم يلاحظ الاجزاء على
التفصيل وهذا كله انما يظهر على تغاير العلم والمعلوم ومر قريبا
ان المذهب المنصور خلافه فان قيل كيف يكون العلم هو الصورة
المساوية للمعلوم مع علم الانسان وصفات ذاته فيلزم اي يحل كل
في ذاته صورة مساوية لذاته وصفاته وذلك اجتماع المثلين واجيب
بان الذات والصفات موجودات عينية وصورها موجودات ذهنية
والمستحيل اجتماع عينيين متماثلين وايضا الذات قائم بنفسها
وصورتها قائمة بها والمستحيل حلول المثلين في محل واحد لا حلول
احدهما في الآخر وبان علم الانسان بذاته وصفاته علم حضوري لا
حصولي ومعنى ذلك ان المعلوم ههنا حاضر من العالم بنفسه لا
بصورة فيرتفع علم الانسان بذاته العاقل والمعقول والعقل في الوجود
العيني وفي علمه بصفاته يتحد العاقل والمعقول فيه واورد ايضا على
هذا المذهب العلم بالمعدومات الخارجية وانما يندفع باثبات الوجود
الذهني وان العلم اضافة مخصوصة لا صورة عقلية او بان الاضافة تتوقف
على الامتياز الذي لا يتوقف على وجود المتمايزين لا في الذهن ولا في الخارج قوله

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)